الأمم المتحدة

E/AC.51/2024/7

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
13 June 2024
Arabic
Original: English

**لجنة البرنامج والتنسيق**

**الدورة الرابعة والستون**

نيويورك، 13 أيار/مايو – 14 حزيران/يونيه 2024

البند 7 من جدول الأعمال

**اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة والستين**

## الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

## الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على التوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

## بيان مقدم من الأمين العام بموجب المادة 31 من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة

1 - بموجب أحكام الفقرة 20 من مشروع التقرير بشأن البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 (E/AC.51/2024/L.4/Add.7)، توصي لجنة البرنامج والتنسيق بأن توافق الجمعية العامة على إدراج فقرة جديدة 9-85 (ك) تنص على ما يلي:

> الدفع قدما بجهود وضع خطة استجابة محددة تهدف إلى معالجة الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية المستدامة على نحو أفضل وتيسير التعاون في مجال التنمية المستدامة وتقديم الدعم المنسق والشامل للبلدان المتوسطة الدخل على أساس تحدياتها المحددة واحتياجاتها المتنوعة.

2 - وترى الأمانة العامة أن التعديل القاضي بإدراج فقرة جديدة 9-85 (ك) في البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 يشكل تفسير اللجنة المتعلق بتفعيل الفقرة 31 من قرار الجمعية العامة 162/78 لإنفاذ القصد التشريعي لذلك القرار. وبالنظر إلى أن القرار لم يحدد الكيان المنفذ داخل منظومة الأمم المتحدة المسؤول عن وضع خطة استجابة

210624 200624 24-10677 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

محددة، فإن التعديل القاضي بإدراج الفقرة 9-85 (ك) في استراتيجية البرنامج الفرعي 6 من البرنامج 7 سيستتبع أنشطة إضافية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مما سيترتب عليه آثار في الميزانية.

3 - ومن أجل تنفيذ الاستراتيجية الإضافية الواردة في الفقرة الجديدة 9-85 (ك)، يلزم توفير موارد إضافية في إطار الباب 9، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، ابتداء من عام 2025.

4 - والبلدان المتوسطة الدخل هي تلك التي يتراوح دخل الفرد فيها بين المستويين المستخدمين لتعريف البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل، وفقا لعتبتين يحددهما البنك الدولي. وتتألف المجموعة، اعتبارا من 1 تموز/يوليه 2023، من 108 بلدان يتراوح نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيها بين 136 1 دولارا و 845 13 دولارا. وتمثل البلدان المتوسطة الدخل معا حوالي 30 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في العالم وتشكل 75 في المائة من سكان العالم، بما في ذلك 60 في المائة من فقراء العالم. ويتداخل تصنيف البلدان المتوسطة الدخل مع مجموعات البلدان الأخرى. ففي الوقت الحالي، يُصَنَّف 22 بلدا من أقل البلدان نموا و 20 بلدا من البلدان النامية غير الساحلية و 27 بلدا من الدول الجزرية الصغيرة النامية في عداد البلدان المتوسطة الدخل. وكما يتبين من هذا الوصف، هناك أيضا قدر كبير من عدم التجانس بين البلدان المتوسطة الدخل.

5 - ووفقا للفقرة الجديدة 9-85 (ك)، يتطلب وضع خطة استجابة تأخذ في الاعتبار النطاق الكامل للتحديات المحددة والاحتياجات المتنوعة المطروحة فيما يخص البلدان المتوسطة الدخل الاضطلاع بعملية مفصلة ومعقدة، تشمل مشاورات ومناقشات مع مختلف أصحاب المصلحة والخبراء في مختلف المناطق وعلى صعيد شتى أبعاد التنمية المستدامة. وسوف يتطلب ذلك قدرة مخصصة لإجراء عملية مسح أكثر تطورا وتعقيدا، تكمل العمل المنجز في الدراسات الاستقصائية للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، والمقدم في التقارير الأخيرة، بما في ذلك تقرير الأمين العام عن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل (A/78/224). وعلى الصعيد الداخلي في منظومة الأمم المتحدة، سيلزم التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري، ولا سيما مع مكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان المتوسطة الدخل.

6 - وسيتعين أيضا الاتصال والتنسيق مع الشركاء الوطنيين ذوي الصلة في أكثر من مائة بلد متوسط الدخل لجمع المعلومات. ومن أجل فهم الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية المستدامة والتحديات المحددة والاحتياجات المتنوعة المطروحة فيما يخص مختلف البلدان المتوسطة الدخل، يلزم إجراء تحليل أكثر تفصيلا وتعمقا لهذه البلدان (بالإضافة إلى ما تقوم به الإدارة حاليا) على أساس متسق. ويتعين أن تستند خطة الاستجابة نفسها إلى قاعدة المعارف هذه، باستخلاص تحديات محددة واحتياجات متنوعة، إلى جانب الإجراءات المنسقة اللازمة للتصدي لها، مع مراعاة سياق التنمية المستدامة المتطور باستمرار للبلدان المتوسطة الدخل.

7 - وستشمل الاحتياجات الإضافية التي ستنشأ الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف في إطار الباب 9، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، على النحو المفصل أدناه.

8 - ومن المقدر أن تكون هناك حاجة إلى ثلاث وظائف إضافية ممولة من الميزانية العادية (1 ف-4 و 1 ف-3 و 1 ف-2) في إطار البرنامج الفرعي 6، التحليلات والسياسات الاقتصادية، للقيام بالمهام التالية:

(أ) موظف للشؤون الاقتصادية (ف-4) للاضطلاع بالمسؤوليات التالية:

'1' وضع خطة الاستجابة على مستوى المنظومة ككل وإدارة تنفيذها من خلال تخطيط وتنظيم اجتماعات أصحاب المصلحة المعنيين؛

'2' تحديد المشاركين المعنيين والتواصل معهم، وجمع قوائم المشاريع والمذكرات المفاهيمية، وإنتاج عروض هادفة وتقديمها في الاجتماعات، وضمان خطة تنفيذ القرارات الصادرة عن الاجتماعات وتنسيق عملية وضعها؛

'3' تنظيم وإعداد النواتج المكتوبة، مثل مشاريع مذكرات المعلومات الأساسية، وفروع التقارير والدراسات، والمدخلات في المنشورات المتعلقة بالتعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل؛

'4' تخطيط وتنظيم وتوفير خدمات هامة لاجتماعات أفرقة الخبراء والمؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل في جملة اجتماعات أخرى، بما يشمل تحديد واختيار المشاركين ووضع وثائق المعلومات الأساسية وإعداد التقارير والوثائق والتوصيات المتعلقة بالسياسات والإحاطات التحليلية استنادا إلى نتائج هذه الاجتماعات؛

(ب) محلل بيانات (ف-3) للاضطلاع بالمسؤوليات التالية:

'1' إجراء البحوث والتحليلات وعرض المعلومات المجمَّعة من مصادر متنوعة، وجمع وتحليل البيانات لتحديد الاتجاهات أو الأنماط وتقديم رؤى معمقة من خلال الرسوم البيانية والمخططات التنظيمية والجداول والتقارير باستخدام أساليب العرض البصري للبيانات، وذلك للتمكين من الاستناد إلى البيانات في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات وتقديم العروض وإعداد التقارير؛

'2' وضع وتنفيذ قواعد بيانات، ونظم لجمع البيانات، وتحليلات البيانات وغيرها من الاستراتيجيات التي تحقق الكفاءة والجودة الإحصائية على الوجه الأمثل باستخدام البيانات الواردة من البلدان المتوسطة الدخل؛

'3' تحديد وتحليل وتفسير الاتجاهات أو الأنماط، باستخدام تقنيات التعلم الآلي الأساسية والأساليب الإحصائية لتحديد السمات والمتغيرات ذات الصلة في مصادر المعلومات والبيانات المهيكلة وغير المهيكلة في جملة مصادر منها البيانات الضخمة.

(ج) موظف معاون للشؤون الاقتصادية (ف-2) للاضطلاع بالمسؤوليات التالية:

'1' تقديم الدعم الفني للاجتماعات الاستشارية وغيرها من الاجتماعات والمؤتمرات المتعلقة بالتعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، بما يشمل اقتراح

مواضيع جداول الأعمال، وتحديد المشاركين، وإعداد الوثائق والعروض ضمن جملة مسؤوليات أخرى؛

'2' تنسيق تنظيم وخدمة اجتماعات فريق الخبراء والمشاورات الإقليمية، بما يشمل الترتيبات اللوجستية والإدارية.

9 - وسيُطلب من الخبراء الاستشاريين صياغة دراسة المعلومات الأساسية عن التحديات والاحتياجات المترابطة للتنمية المستدامة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل، وتقديم خيارات في مجال السياسات العامة لهذه البلدان، واستخلاص تحديات محددة واحتياجات متنوعة إلى جانب الإجراءات المنسقة اللازمة للتصدي لها، مع مراعاة سياق التنمية المستدامة المتطور باستمرار للبلدان المتوسطة الدخل؛ وصياغة دراسة المعلومات الأساسية وإجراء تحليلات للبيانات بشأن القضايا والتحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل.

10 - وستكون هناك حاجة إلى خبراء من ذوي الخبرة التقنية وإلى اعتمادات لتغطية تكاليف سفر الخبراء الوطنيين لإجراء مشاورات إقليمية وعالمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

11 - وسيلزم تحت بند سفر الموظفين توفير خدمات السفر لموظف واحد لتقديم الدعم الفني لكل من المشاورات الإقليمية الثلاث.

12 - وسيلزم توفير خدمات تعاقدية لأدوات خاصة بقاعدة بيانات أو أدوات للبرمجة من أجل رصد حالة التنمية في البلدان المتوسطة الدخل باستمرار، وسيتطلب إجراء تحليل للاقتصاد الكلي على الصعيدين الإقليمي والقطري توفر إمكانية الوصول إلى خدمات البيانات التي توفر بيانات اقتصادية موثوقة ومستكملة وشاملة بوتيرة مرتفعة (تشمل الحسابات القومية الفصلية، والقطاع الحكومي، وسوق العمل، وبيانات الاستثمار)؛ وخدمات الحوسبة الشخصية الأساسية والتطبيقات المؤسسية الأساسية للوظائف الجديدة المقترحة.

13 - وسيتعين توفير اللوازم والمواد لتغطية تكاليف القرطاسية واللوازم المكتبية للوظائف الجديدة المقترحة.

14 - وسيغطي بند الأثاث والمعدات اقتناء معدات التشغيل الآلي المكتبي ومعدات الاتصالات وأثاث المكاتب للوظائف الجديدة المقترحة.

**الآثار المترتبة في الميزانية**

15 - ترد في الجدول 1 تفاصيل الاحتياجات الإضافية لعامي 2025 و 2026 وما بعد ذلك.

الجدول 1

**الاحتياجات الإضافية من الموارد في إطار الباب 9، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (قبل إعادة تقدير التكاليف)**

*(بدولارات الولايات المتحدة)*

| *وجه الإنفاق* | *2025* | *اعتبارا من 2026* |
|---|---|---|
| الوظائف (1 ف-4، 1 ف-3، 1 ف-2)[أ] | 317 900 | 550 200 |
| الخبراء الاستشاريون | 60 000 | 60 000 |

| *وجه الإنفاق* | *2025* | *اعتبارا من 2026* |
|---|---|---|
| الخبراء | 60 000 | 60 000 |
| سفر الموظفين | 17 000 | 17 000 |
| الخدمات التعاقدية | 35 700 | 35 700 |
| اللوازم والمواد | 600 | 600 |
| الأثاث والمعدات | 11 400 | – |
| **المجموع** | **502 600** | **723 500** |

(أ) تقدر تكلفة الوظائف الجديدة بنسبة 50 في المائة تماشيا مع المنهجية الحالية.

16 - وتبلغ الآثار المترتبة في الميزانية لعام 2025 ما مقداره 600 502 دولار في إطار الباب 9، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، على النحو المبين في الجدول 2.

الجدول 2

**الاحتياجات الإضافية من الموارد (قبل إعادة تقدير التكاليف)**

*(بدولارات الولايات المتحدة)*

| *باب الميزانية* | *2025* |
|---|---|
| الباب 9، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية | 502 600 |
| الباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين | 32 400 |
| **المجموع** | **535 000** |

17 - وسيلزم في عام 2025 توفير احتياجات إضافية تبلغ 600 502 دولار في إطار الباب 9، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ و 400 32 دولار في إطار الباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

18 - ولم يُرصد أي اعتماد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 لتنفيذ الأنشطة المطلوبة بموجب الفقرة الجديدة 9-85 (ك). ولا يمكن في هذه المرحلة تحديد ما يرد في الأبواب ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 من أنشطة يمكن إنهاؤها أو إرجاؤها أو تقليصها أو تعديلها. ومن ثم من الضروري توفير الموارد الإضافية من خلال رصد اعتماد إضافي لعام 2025.

## الاستنتاج

19 - إذا قررت لجنة البرنامج والتنسيق اعتماد التوصية الواردة في الفقرة 20 من الوثيقة E/AC.51/2024/L.4/Add.7 بإدراج فقرة جديدة 9-85 (ك) في البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023، فإن الأمين العام سيقدم تقريرا عن الآثار المذكورة أعلاه المترتبة في الميزانية البرنامجية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام 2024 وإلى الجمعية العامة، عن طريق اللجنة الخامسة، في دورتها التاسعة والسبعين، وفقا للنظام الداخلي لكل منهما.